الأحزاب الإسلامية السياسية الأردنية بين الدين والدولة

كانت العلاقة بين الإخوان وبين المؤسس الملك عبد اللّه الأول (١٨٨٢-١٩٥١) فريدة وغنية. وارتبط الإخوان بالعرش الهاشمي ارتباطاً وثيقاً قبل وبعد ١٩٤٥ . ففي ١٩٣٢ دعا الملك عبد اللّه الأول عبد الحكيم عابدين (السكرتير العام للإخوان المسلمين في مصر، وصهر المؤسس حسن البنا) إلى تولي رئاسة الوزارة الأردنية.

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني- امريكا

عرف الأردن الحركات الإسلامية من خلال جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست كجمعية اجتماعية وليس كحزب سياسي عام ١٩٤٦ . وكانت الجماعة قد أسست لها فرعاً في فلسطين عام ١٩٤٥ أي بعد واحد وعشرين عاماً من تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٤ . وقد أنشأ فرع الإخوان المسلمين في القدس القيادي المعروف سعيد رمضان، زوج ابنة المؤسس حسن البنا.

وكان أول مراقب عام (بمثابة المرشد، حيث لا يطلق لقب "المرشد العام" إلا على الزعيم المصري فقط للإخوان المسلمين) في الأردن للإخوان المسلمين هو محمد عبد الرحمن خليفة (١٩١٩-٢٠٠٦). وقد ترأس تحرير (صحيفة الكفاح الإسلامي) الأسبوعية الإسلامية الجامعة في ١٩٥٤، وهي لسان حال "جماعة الإخوان المسلمين" في الأردن، وجعل شعارها: "صوت الطليعة المجاهدة والجماهير المؤمنة". وكتب فيها مقالات سياسية، واجتماعية، دعا فيها إلى تحرير المقدسات، ووقف الهجرة الصهيونية، ورفض كل مشاريع السلام مع إسرائيل.

وتعرض خليفة للسجن بين عامي (١٩٥٨ . ١٩٦٠) بسبب نقده للحكومة الأردنية ومعارضتها. ومحمد عبد الرحمن خليفة. واستطاعت الجماعة في عهده حصد ثلث مقاعد المجلس النيابي الأردني في ١٩٩٠، وكانت آخر انجازات خليفة، فتح آفاق سياسية جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، عندما توصل إلى إنشاء صيغة تنظيمية للعمل السياسي من خلال (جبهة العمل الإسلامي) بعد صدور قانون الأحزاب الأردنية. وقد خلفه بعد رحيله في منصب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عبد المجيد الذنيبات المراقب الحالي للجماعة.

علاقة الإخوان بالهاشميين

كانت العلاقة بين الإخوان وبين المؤسس الملك عبد الله الأول (١٨٨٢-١٩٥١) فريدة وغنية. وارتبط الإخوان بالعرش الهاشمي ارتباطاً وثيقاً قبل وبعد ١٩٤٥ . ففي ١٩٣٢ دعا الملك عبد الله الأول عبد الحكيم عابدين (السكرتير العام للإخوان المسلمين في مصر، وصهر المؤسس حسن البنا) إلى تولي رئاسة الوزارة الأردنية. ولكن عابدين اعتذر عن ذلك. كما منح الملك عبد الله الأول الجنسية الأردنية لسعيد رمضان أمين عام "المؤتمر الإسلامي" الذي عقد في القدس، وأحد قياديي حركة الإخوان المسلمين الأوائل في مصر، وزوج ابنة حسن البنا. كذلك فقد احتضن الملك عبد الله الأول كامل الشريف (من مدينة العريش) الذي ترك مصر وعادى عبد الناصر استمراراً لعداوة الإخوان له، ومنحه الملك عبد الله الأول الجنسية الأردنية هو وأخوه محمود الشريف. وأصبح كامل الشريف نائباً لسعيد رمضان في المؤتمر الإسلامي للقدس، وتولى وزارة الأوقاف الأردنية، وعين سفيراً وعضواً في مجلس الأعيان.

برنامج عمل الإخوان المسلمين الأردنيين

إن أهم ما جاء في خطاب الإخوان المسلمين الأردنيين الفكري والسياسي قولهم، أن رؤيتهم الفكرية والسياسية الكلية تعتمد على عقيدة الأمة ومقاصد الشريعة الإسلامية الكبرى في حماية النفس والعقل والدين والمال والعرض وإقامة العدل، والمتمثلة في منظومة المنطلقات والمبادئ التالية:

١- الاستناد إلى عقيدة الأمة ومبادئها وثقافتها وهويتها الحضارية التي تتسم بالوسطية والتسامح والتعاون، كما بينها القرآن الكريم، والتي تؤسس على قيم العدل والمساواة والكرامة البشرية باعتبارها حقوقاً ثابتة لكل إنسان، واعتماد الحوار والدعوة بالتي هي أحسن، قاعدة أساسية في بناء مشروع الإصلاح.

٢- الإصلاح ضرورة حياتية على مستوى الفرد والمجتمع، فلا تستقيم الحياة، ولا تحقق الأمة ذاتها ووجودها الفاعل، إذا ما تعطل أو تخلف. والإنسان هو محور الإصلاح الأهم في هذا المشروع.

٣- الإصلاح الشامل الحقيقي والأصيل في مختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والتعليمية، لا يكون مجزوءاً، ولا نخبوياً، ولا مستورداً، ولا مفروضاً من الخارج، دون إهمال للتجربة الإنسانية في مختلف المجالات. فالحكمة ضالة المؤمن وهو أحق الناس بها.

٤- التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الإسلامية، كما تؤمن الحركة الإسلامية بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الايجابي مع مكونات المجتمع كلها.

٥- الشعب مصدر السلطات، وله وحده حق تقرير مصيره، واختيار حكومته، وطريقة إدارة شؤونه.

٦- اعتماد الحوار والمنهج السلمي والحضاري في التغيير والإصلاح الوطني، وفي حل الخلافات الداخلية.

٧- الوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية تتعزز بصون الحقوق، وتحقيق العدالة، ورفض كل أشكال التمييز العنصري والطائفي والمذهبي والإقليمي والجهوي، وتقديم المصلحة الوطنية وإعلائها على كل المصالح الفئوية والخاصة.

٨- اعتماد مبادئ الديمقراطية والشورى وأدواتها بما فيها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وفق قانون عادل وإجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجاً ثابتاً للحياة السياسية.

٩- إجراء الإصلاحات الهيكلية والسياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري القائل أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي، بحيث يحتل مجلس النواب موقعاً يتناسب مع هذا النص الدستوري.

١٠- تفعيل النص الدستوري الذي يؤكد على "أن الأمة مصدر السلطات"، وهذا يقتضي إقرار مبدأ تداول السلطة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها وفقاً لقانون عادل، وإشراف قضائي كامل، وأن يكون القضاء هو مرجعية النظر في الطعون في الانتخابات النيابية.

١١- فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الثلاث، وضمان استقلالها بصورة عملية وفاعلة، تمنع تعدي السلطة التنفيذية على أي منها، وإزالة التركيبات المعيقة كمجلس الأعيان من الهيكل السياسي للدولة بوصفه في النهاية جزءاً من السلطة التنفيذية التي تعينه وتختار أعضاءه، أو أن يتم تشكيله بالانتخاب بعدد محدد عن كل دائرة انتخابية كما هو معمول به في كثير من النظم الديمقراطية.

١٢- الالتزام بالمدة الدستورية لمجلس النواب كما حددها الدستور، وإعادة النظر في مدة الدورة النيابية العادية، بحيث لا تقل عن ثمانية أشهر، وتأكيد استمرار الحصانة للنائب طيلة مدة عضويته في المجلس النيابي، وأن يتمتع المجلس بالحق الكامل في عقد دوراته التشريعية وإنهائها.

١٣- تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسها.

١٤- تفعيل النص الدستوري "المواطنون أمام القانون سواء" في مختلف المجالات، ولا سيما المساواة بين المواطنين في قوة الصوت الانتخابي، وإلغاء التمييز بينهم على أية قاعدة كانت، سواء في التمثيل أو الانتفاع بالحقوق وأداء الواجبات، واعتماد مبادئ العملية الديمقراطية الشورية أساساً من أسس العلاقات الاجتماعية والسياسية في الدولة.

١٥- بناء الدولة والمجتمع على أسس حضارية معاصرة، وبما يقضي على جميع أنواع التمييز القانوني أو التنفيذي بين المواطنين، ويضمن تقديم المصلحة العليا على المصالح الفئوية والجهوية وغيرها، ويحفظ حرية الانسان وكرامته في المجتمع، بوصفها أساس الإصلاح والبناء والتشارك في رسم المستقبل.

برنامج عصري وتقدمي

ومن الملاحظ، أن هذا البرنامج الشامل التقدمي والحداثي، يصلح لأن يكون برنامجاً لأكبر وأشهر الأحزاب الليبرالية والعلمانية في الأردن. فهو برنامج سياسي عصري وتقدمي وحداثي، وفيه كل ما يطلبه المواطن العصري من حقوق. ولكن، ظلت وما زالت مشكلة الإخوان المسلمين ليست في أقوالهم، ولكن في أفعالهم. وقد أثبتت الوقائع التاريخية الحديثة معهم، أنهم على استعداد لأن يتبنوا أكثر الخطابات والأفكار السياسية انفتاحاً وتقدماً وعصرنةً في سبيل أن يصلوا إلى الحكم. وأن ينسوا، ويكفوا عن سعيهم الدائم والدؤوب لإعادة "الخلافة الإسلامية" التي أطاح بها أتاتورك عام ١٩٢٤ كما فعلوا في عهد الملك فؤاد، وفي عهد الملك فاروق في مصر، وكما أوحوا للملك حسين في ١٩٩١ وأثناء حرب الخليج، بأن يطلق على نفسه لقب الشريف، ويطلق لحيته البيضاء، أسوة بجده الشريف حسين بن علي، شريف مكة المكرمة، بغية التمهيد لإعادة الدولة الدينية ودولة الخلافة.. الخ. وقد فعل الملك حسين ذلك، ثم ثاب إلى رشده. وكذلك معارضتهم المعروفة في أن يتولى رئاسة الجمهورية في مصر قبطي أو امرأة. وكأني بهم يرددون دائماً عبارة أمير مكيافيللي الشهيرة: "الغاية تبرر الواسطة".

نهضة الإخوان المسلمين الأردنيين

عبر التاريخ (١٩٣٠-١٩٩٩) ، ظلت العلاقة مميزة بين العرش الأردني والإخوان المسلمين، ربما بسبب الخلاف الهاشمي مع الملك فاروق في مصر، الذي دخل في صراع مكشوف مع الإخوان، خصوصاً بعد حرب ١٩٤٨، وفي ظل هذه الأجواء، سواء أيام الملك فاورق، أو عبد الناصر، اندفع النظام الأردني إلى تكريس العلاقة مع الإخوان على طريقة "عدو عدوي صديقي". وظلت هذه العلاقة بسبب حاجة الملك حسين إلى ظهير شعبي وإيديولوجي يكافح التيارات اليسارية والقومية المعادية للملكية الأردنية، وأثبت الإخوان في لحظات الأزمات أنهم مع الملك ضد خصومه، وبالأحرى ضد خصومهم في العمق. لكن هذه العلاقة التحالفية لم تخل من اعتراضات إخوانية على النظام خصوصاً فيما يتعلق بوجود الإنجليز في الجيش الأردني. فسيروا الإخوان مظاهرات ضد هذا الوجود في ١٩٥٤، كذلك لم تخل هذه العلاقة أيضاً من شكوك دفينة لدى النظام بالإخوان. فكان يمنعهم من فتح بعض الفروع، خصوصاً في منطقة الضفة الغربية، تحت ذرائع فنية وما إلى ذلك. (مشاري الذايدي، الإخوان المسلمون في الأردن والعرش الهاشمي.. صداقة الضرورات، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، ٢٠٠٥/١٠/١٤) لكن العلاقة بين الهاشميين، والإخوان ظلت علاقة إستراتيجية وليست تكتيكية، طيلة العقود الماضية، كما يقول بعض المراقبين. إذن، هي علاقة معقدة ومركبة، بين سياسي حاذق، هو الملك عبد الله الأول، ومن ثم حفيده الملك حسين، وبين حركة إسلامية لم تجد لها في الزمن العربي الناصري والبعثي، وفي زمن الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، سنداً من الدول العربية إلا في الأردن والسعودية. وقد نهض الإخوان المسلمون، وأصبحوا اللاعبين السياسيين على الساحة السياسية الأردنية بعد عام ١٩٥٧، حيث أصبحت العلاقة بين النظام الأردني وبين الإخوان أمتن مما سبق، بل اعتبروا بعد ذلك من "عظام رقبة" النظام الأردني، وذلك عندما وقف الإخوان إلى جانب النظام ضد الانقلاب العسكري في ١٩٥٧ الذي خطط له بعض الناصريين والقوميين بالتعاون مع رئيس الحكومة الناصري سليمان النابلسي. و"التقت مصالح الإخوان المسلمين في الأردن مع نظام الحكم في مواجهة الخصوم". ويقول علي أبو السكر، النائب الإخواني السابق في البرلمان الأردني، وأحد أبرز المتحمسين لمقاومة التطبيع مع إسرائيل: "من الطبيعي أن الإخوان في السابق تحالفوا مع الأنظمة التي كانت تنتمي للمعسكر الغربي ضد المعسكر الشرقي، لأن المعسكر الشرقي الشيوعي وحلفاءه في العالم العربي كانوا هم أعداءنا".

ما بعد السمن والعسل

ولكن السنوات الطويلة في علاقة الإخوان بالنظام الأردني، لم تكن كلها سمناً وعسلاً. فبعد السمن والعسل الطافح في ١٩٥٧ وما بعدها، حيث درج الملك حسين على زيارة مقر الإخوان المسلمين في عمّان، والتبرع لهم، شرخت جرة السمن والعسل قليلاً بين النظام الأردني وبين الإخوان في نهاية ١٩٥٧ ومنتصف ١٩٥٨ حين قطعت الدول العربية معوناتها عن الأردن، جراء قمع الحركة الناصرية في الأردن. فتقدمت أمريكا، وسدت الفجوة بمساعدات عاجلة للأردن، مما أثار حفيظة الإخوان وأغضبهم، ودفعهم إلى معارضة سياسية النظام الأردني. ونظموا المظاهرات لذلك، مما اضطر السلطات إلى سجن المراقب العام محمد عبد الرحمن خليفة. وسجن خليفة مرة أخرى في ١٩٦٠ ، بعد احتجاجات إخوانية على "التساهل الأخلاقي" من قبل الحكومة، والذي تمثل بالسماح بتقديم عروض منافية للأخلاق من قبل شركات أجنبية تجسدت في عروض راقصة على الجليد. وتم اعتقال بعض الإخوان بتهمة الهجوم على دور السينما وأماكن اللهو الأخرى، على غرار ما صنع إخوان مصر. وصوت عدد من نواب الإخوان، بحجب الثقة عن حكومة وصفي التل عام ١٩٦٣، لإنها فشلت في تطبيق أحكام الإسلام، ولأنها لم تقم بالجهاد ضد إسرائيل. ولكن هذه "المداعبات" السياسية بين النظام الأردني وبين الإخوان، لم تكن كافية لإعلان الطلاق السياسي البائن بين الفريقين. ففي حوادث الصدام بين النظام الأردني والفدائيين الفلسطينيين، وفيما عرف بـ "أيلول الأسود" عام ١٩٧٠ انحاز الإخوان المسلمون إلى صف النظام الأردني في مواجهته مع الفصائل الفلسطينية المسلحة بقيادة ياسر عرفات، برغم أن ياسر عرفات، وأبا إياد، وأبا جهاد، وقادة آخرين من "فتح"، كانوا في تقاطع تام مع فكر الإخوان المسلمين الديني، كما يشير العفيف الأخضر الذي كان معهم في عمّان في تلك الفترة. ولكن دخول الاشتراكيين السوريين (صلاح جديد وحزب البعث السوري) والناصريين على خط "فتح" واختراقهم لصفوف عناصرها وفكرها السياسي، كوسيلة للإطاحة بالنظام الأردني، نفّر الإخوان في الأردن من "فتح". وكانت هذه المواقف من قبل الإخوان مدعاة لعدة تحليلات سياسية، منها من اعتبر هذه المواقف شاذة وغريبة باعتبار أن إخوان الأردن ما هم غير "تعبير فلسطيني محض". ويعتبر معظم المؤرخين لجماعة الإخوان المسلمين أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن التي أسست ١٩٤٦، لم تكن غير لاحقة وإفراز ديني/ سياسي للجماعة في فلسطين، التي أسسها سعيد رمضان في ١٩٤٥، وهو ما يؤكد عليه مؤرخ إخوان الأردن، موسى زيد الكيلاني. ومن المحللين من كان يرى أن هذه المواقف كانت بتأثير العناصر الشرق أردنية داخل الحركة الإخوانية، حمية للدولة الأردنية، وعلى رأسها مراقب الإخوان المسلمين العام محمد عبد الرحمن خليفة. في حين فسر آخرون هذه المواقف بأنها: "نابعة من خلفية إقليمية بقدر ما هي نابعة من خلفية سياسية". ولكن مواقف الإخوان هذه من أزمة "أيلول الأسود" ١٩٧٠، تركت شرخاً داخل تنظيم الإخوان نفسه، فقد كان هناك جزء من شباب الإخوان، من أصول فلسطينية، رفض انضمام الإخوان إلى أول حكومة أردنية تشكلت بعد أزمة "أيلول الأسود" التي شارك فيها القيادي الإخواني لبارز من أصل فلسطيني، اسحاق الفرحان، كوزير للتربية والتعليم، بحجة أن النظام الأردني تلوث بالدم الفلسطيني.

بدءُ سقوط الإخوان المسلمين

منذ البدء، كان الجدلُ يدورُ حول هوية الإخوان المسلمين في الأردن.

هل هويتهم أردنية –أردنية، أم أنها هوية أردنية –فلسطينية؟

وهل قلب الإخوان المسلمين مع الأردن، أو مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بما فيه تنظيم "حماس" الإخواني في غزة خاصة، والذي اصطف إخوان الأردن إلى جانبهم في نزاعهم الحالي مع "فتح"؟

ولكن بعض قيادات الإخوان كعلي أبو السكّر يرفضون هذه الثنائية، ويعتقد أنه يجب أن يحفظ للإخوان أنهم هم الوحيدون القادرون على تحقيق الوحدة الوطنية بشكل عملي، من خلال انصهار القسمين الرئيسين في المجتمع في جسم وقيادة الحركة، ويقول: "الحركة لا يوجد فيها شرق وغرب الضفة". وينتقد من يدفع باتجاه أن إخوان الأردن هم تعبير فلسطيني أو فلسطينيون في الحقيقة أكثر منهم أردنيون، ويقول: "كيف يكون ذلك، ونحن لدينا في المكتب التنفيذي للإخوان، قلب الجماعة النابض، أغلبية من أصول شرق أردنية، والمراقب العام للجماعة هو عبد المجيد ذنيبات من عشائر الكرك المعروفة". غير أن سياسياً أردنياً قال: "كل الوجوه الشرق أردنية هم مجرد واجهات، لا تملك التأثير الحقيقي، التأثير هو لجماعة حماس".

لقد كان كشف العلاقة الوثيقة بين "حماس" والإخوان للشارع الأردني وللنظام الأردني ،وتحالف "حماس" مع النظامين السوري والإيراني لنشر الفوضى في المنطقة، وزعزعة الاستقرار، أحد الأسباب التي أدت إلى تراجع شعبية الإخوان في الشارع الأردني برغم أن الفلسطينيين في هذا الشارع يمثلون أكثر من ٦٠٪. إلا أن النزاع الدموي والسياسي الأخير بين "فتح" و "حماس"، والانقلاب الذي قامت به "حماس" ضد السلطة الفلسطينية في ٢٠٠٧ ، أدى إلى خسارتها لأكثر من ٥٠٪ من فلسطينيي الأردن. وأدى بالتالي إلى موقف سياسي رسمي وسلبي منها، والاصطفاف إلى جانب " فتح". وهذا كله كان من الأسباب التي أدت إلى فقدان جماعة الإخوان المسلمين جزءاً كبيراً من شعبيتهم، تجلّى واضحاً في الانتخابات التشريعية الأردنية الأخيرة (نوفمبر، ٢٠٠٧) حيث لم يفز من مرشحيهم غير ستة نواب، بينما كانوا يأملون بفوز ١٦ نائباً من ضمن ٢٢ مرشحاً، مما أدى إلى حل مجلس الشورى التابع للجماعة والمسؤول عن تلك النتيجة السيئة والهزيمة النكراء، وانتخاب مجلس جديد. وجاءت هزيمة الإخوان المسلمين في الأردن ضمن هزائم شتى لحقت بالإسلامويين في العراق والمغرب والجزائر.

قدم عراقية في الكويت خير من الأمريكية

زيادة على ذلك، فقد قام الإخوان المسلمون في الأردن بالوقوف ضد تحرير الكويت من عدوان صدام حسين، مما ألحق الضرر الأكبر بآلاف الفلسطينيين العاملين في الخليج، والذين طُردوا من أعمالهم وعادوا إلى الأردن أو الضفة الغربية، واتهموا الإخوان المسلمين وموقفهم من حرب الخليج بأنهم هم السبب في قطع أرزاقهم على هذا النحو. إضافة لذلك، فإن موقف الإخوان من غزو الكويت "تسبب في خلق صدع كبير داخل الجسد الإخواني العام. وكان لموقف إخوان الأردن الرافض بحدة للاستعانة بقوات أميركية من أجل تحرير الكويت، أثر بالغ في مشهد الخلاف الإخواني حينها، وخاصة بين إخوان الأردن وإخوان الكويت، كما قال مبارك الدويلة العضو البارز في إخوان الكويت، الذي وصف موقف إخوان الأردن من تحرير الكويت بأنه موقف مخز. وكان رد إخوان الأردن على لسان القيادي يوسف العظم: "لقدم عراقية في أرض الكويت خير من قدم أمريكية".

جفاء بين عبد اللّه الثاني والإخوان

ويلاحظ المراقبون أن هناك جفاء سياسياً واضحاً في علاقة الملك عبد الله الثاني مع جماعة الإخوان المسلمين، منذ أن تولّى الحكم في عام ١٩٩٩ إلى الآن. وكان مثل هذا الجفاء متوقعاً من الملك عبد الله الثاني برغم علاقة الإخوان التاريخية على مدار أكثر من نصف قرن مع العائلة الهاشمية كما قرأنا سابقاً. إلا أن المتغيرات السياسية الكبيرة التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد ٩/١١/ ٢٠٠١، وحليب الملك، وتربية الملك، وثقافة الملك، وتحرره من الماضي القريب بكل سلبياته، وتطلعه إلى بناء دولة علمانية حداثية جديدة، أجبرته على الابتعاد عن الإخوان المسلمين وعدم اللقاء بهم، بل ربما عدم رضاه عن مواقفهم السياسية بالنسبة للقضية الفلسطينية وتعقيداتها، والخلاف بين "فتح" و "حماس" وبالنسبة للحالة العراقية، وبالنسبة للحركات الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة. وقد شعر زعماء الإخوان المسلمين بهذا التغيير بين موقف الملك عبد الله الثاني وبين والده الراحل. وقال همام سعيد أحد قياديي الجماعة: "على من يتعامل معنا أن يستوعبنا كما نحن، ونحن لم نغيّر مواقفنا، والتغيير ليس في شعاراتنا، التغيير فيمن حولنا، ونحن سنبقى نقول الجهاد في سبيل الله أسمى أمانينا". ويعترف الإخوان بأنهم لا يستطيعون الاستغناء عن النظام الهاشمي، ولا النظام الهاشمي يستطيع الاستغناء عنهم. ويقول علي أبو السكّر أحد قياديي الإخوان: "النظام لا يستطيع الاستغناء عن الإخوان، ولا الإخوان يستطيعون الاستغناء عن النظام، فالنظام الأردني يريد تقديم نموذج ناجح للتعايش السياسي مع الإسلاميين، والإسلاميون يريدون الحفاظ على النظام من أجل بقائهم".

حزب التحرير الإسلامي

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين هي الحزب الإسلامي الوحيد في الأردن، وإن كانت أكبر تنظيم سياسي ديني في الأردن في الماضي والحاضر. فقد كان إلى جانب "الجماعة" حزب صغير في تنظيمه، كبير في أثره السياسي في الساحة الأردنية في الخمسينيات خاصة.

أنشأ هذا الحزب في القدس، وقاده فترة طويلة الشيخ تقي الدين النبهاني الفلسطيني الأصل، الذي كان قاضياً في المحكمة الشرعية بالقدس. وانتشر هذا الحزب في الأردن بعد وحدة الضفتين الشرقية والغربية في عام ١٩٥٠ ، وكان الأردن هو القاعدة الرئيسية لهذا الحزب حتى عام ١٩٦٧، عندما زج بقياديه في السجون. ومن الأردن انتشر حزب التحرير في معظم الدول العربية وشمال أفريقيا، وتركيا، وإيران. كما انتشر الحزب في بعض الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا كاندونيسيا، بنغلاديش وأوزبكستان. كذلك انتشر بين الجاليات الإسلامية في أوروبا، خاصة في بريطانيا وألمانيا وأمريكا الشمالية. وكذلك في استراليا واليابان. وطبقاً لتقديرات بعض الباحثين، فإنه يوجد لحزب التحرير ما لا يقل عن ٤٥ مكتب تمثيل في أنحاء العالم.

برغم تبني حزب التحرير الخطاب السياسي الديني السلفي، إلا أنه كان يدعو للعروبة أكثر من دعوته للإسلام طبقاً لما كتبه في "رسالة العرب"، كما يقول الشيخ عبد العزيز الخياط، الذي كان أحد قياديي هذا الحزب، والذي كان يعتبر النبهاني قومياً أكثر منه دينياً. وهذه الخلفية القومية للشيخ تقي الدين النبهاني قد أثرت كثيراً في مفاهيمه ونظراته وتحليلاته السياسية والشرعية. وقبل تأسيس النبهاني لحزب التحرير عام ١٩٥٢ كان على علاقة وثيقة بالفكر السياسي الاشتراكي، والمفاهيم السياسية الاشتراكية المنطلقة من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ، بحيث أدى ذلك إلى تطابق وجهات النظر السياسية الشيوعية، مع تلك الصادرة عن حزب التحرير التي بثها في كتبه ونشراته فيما بعد. فخرج برنامج "حزب التحرير" السياسي وأفكاره عن الإسلام، وبرمج برمجة سياسية قومية، وانعكس ذلك على كل من أخذ عنه أو تأثر بفكره. وذهب الشيخ النبهاني إلى أبعد من الاكتفاء بنشر الأفكار المتأثرة بالفكر الاشتراكي القومي، فقام بالتعاون مع الاشتراكيين البعثيين في محاولة للانقلاب ضد الملك عبد الله الأول، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وبالتعاون مع القيادتين المصرية والسورية .

واعتناقه لعقيدة البعث الاشتراكي، قبل تأسيسه لحزب التحرير عام ١٩٥٢ هو السبب الذي أدى إلى تأثره بتلك الأفكار الاشتراكية. ويقول ناقدوه، أن النبهاني "فتح الباب لدخول الضلالات السياسية الاشتراكية اليهودية إلى العالم الإسلامي بقوة رهيبة، من خلال اختراقه في البداية للإخوان المسلمين، ومن ثم المسلمين عامة، وكان آخرهم قلعة الفكر السلفي، ممثلة ببعض فئاتها وأفرادها.

منهاج حزب التحرير الإسلامي

حزب التحرير الإسلامي، حركة سياسية إسلامية متطرفة.

ففي المجال السياسي، وضع الحزب نصب عينيه إعادة الخلافة الإسلامية ، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا من خلال ترسيخ تصوراتها وسط الجماهير الإسلامية تمهيداً للقيام بثورة ضد الأنظمة العلمانية عن طريق النخب ، أو عن طريق اغتيال قادة النظام السياسي العلماني.

يتبنى حزب التحرير "تحرير فلسطين"، عن طريق القضاء على إسرائيل بواسطة "الجهاد"، ويعارض بصورة قاطعة أية تسوية سياسية مع إسرائيل. غير أن تنفيذ هذه المهمة، طبقاً لأيديولوجية الحزب، لا يقع على الفرد أو دولة إسلامية، بل على الخلافة الإسلامية عند قيامها. ولهذا السبب، فإن الحزب كهيئة ليس ضالعاً في النشاطات الإرهابية للمنظمات الفلسطينية، أو الجهاد العالمي ، مع أن الحزب تعاطف في السابق مع العمليات الإرهابية التي نفذتها "حماس"، أو "الجهاد الإسلامي" في فلسطين.

ويسعى الحزب إلى تطبيق تصوراته عن طريق الدعوة بصورة تدريجية وطويلة الأمد وسط السكان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ووسط الجاليات الإسلامية في أنحاء العالم إلى جانب النشاط السياسي والاجتماعي الذي يهدف إلى تجنيد الدعم الشعبي.

وفي المجال الاقتصادي حرّم منهاج الحزب وخطابه الاقتصادي التعامل بالأسهم مطلقاً. ويرى الشيخ النبهاني أن هذه الأسهم جزء من النظام الرأسمالي الذي لا يتفق جملة وتفصيلاً مع الإسلام ، بل أن الشركات الحديثة ولا سيما شركات الأموال حرام، ولا تجوز شرعاً، لأنها تمثل وجهة نظر رأسمالية فلا يصح الأخذ بها ، ولا إخضاعها لقواعد الشركات في الفقه الإسلامي.

نهضة وسقوط حزب التحرير

استمر تقي الدين النبهاني في قيادة الحزب والتنظير له إلى حين وفاته، وتولى من بعده الشيخ عبد القديم زلوم إمارة الحزب عام ١٩٧٧، وتطور عمل الحزب وازداد عدد أعضائه، وانتسبت له مجموعة كبيرة من الأفراد في دول كثيرة من العالم. وركزت مجموعة من الدراسات الأمريكية على نشاط الحزب في الفترة الأخيرة في دول أسيا الوسطى، وتأثيره هناك، حيث تؤكد هذه الدراسات أن الحزب استطاع تنظيم وضم آلاف الشباب المسلم. وفي عام ٢٠٠٣ توفي عبد القديم زلوم، بعد ٢٦ عاماً في قيادة الحزب، وضع خلالها مجموعة من الدراسات أهمها: "نظام الحكم في الإسلام"، و "كيف هدمت الخلافة؟"

لم يكن حزب التحرير الإسلامي على وفاق مع النظام الأردني. ولم تكن لديه تلك العلاقة السياسية الحميمية التي كانت لدى جماعة الإخوان المسلمين مع الهاشميين. ونظراً لسعي هذا الحزب لإقامة دولة الخلافة الإسلامية وتكفيره لكافة الأنظمة السياسية العربية القائمة، ونظراً للبرنامج السياسي المتشدد لهذا الحزب وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي هي من أوثق القضايا بالأردن، بل إن القضية الفلسطينية تعتبر قضية أردنية بالدرجة الأولى والأخيرة، فقد وقع الصدام بين السلطة الأردنية وبين الحزب في عام ١٩٦٧ وزج معظم قياديه في السجون، ومنهم من تمكن من الهرب خارج الأردن. وبعد وفاة زلوم التي ضعضعت الحزب وأضعفته، تم تعيين المهندس عطا أبو الرشتا أميراً للحزب خلفاً له. وقد كان أبو الرشتا الناطق الرسمي باسم الحزب "الخفي" والمطارد في الأردن، مما اضطره إلى مغادرة الأردن. وهكذا طويت صفحة هذا الحزب في الأردن، ولـــــــ